لماذا منظمات مستقلة ومتعددة؟

هاتف عبد الله غناوي

قد يقال إن منظمات المجتمع المدني، لم يخل منها العراق يوماً، إذ أن الكثير من الجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية والعمالية والفلاحية والطلابية كانت موجودة وبعمق ضمن النسيج العراقي، فلم تسليط الأضواء في هذه المرحلة وبهذه المدة وكأنها وليدة اليوم؟!

بينما إذا أردنا أن نؤرخ لبداياتها سنرى أن ولادتها قد سبقت كل هذه المتغيرات التي مرت على قطرنا خلال المراحل المتأخرة. والحقيقة أن تلك الولادة قد صاحبت الصراعات السياسية والأيديولوجية التي كانت تعصف بالعالم، لذلك فلابد لها من أن تنشأ في رحم تلك الحركات والأحزاب بل تكون واجهات لها. مبتعدة شيئاً فشيئاً عن أصل المهمة التي تشكلت من أجلها ألا وهي خدمة شريحة معينة من شرائح المجتمع تلتقي مصالحها الاقتصادية والاجتماعية في مسار معين وتعمل تلك المنظمات على حل مشكلاتها الإنسانية والمهنية بطريقة ديمقراطية وعبر وسائل سلمية بطريقة الحوار الهادئ حيناً وبالوسائل الأكثر سخونة حيناً آخر كالتظاهرات والاضرابات ولكن بعيداً عن العنف.

والذي يلمسه المتابع لمسيرة تلك المنظمات سيجد أنها سعت إلى حشد طاقاتها لحسم الصراعات السياسية والأيديولوجية لتلك الحركة التي استطاعت الهيمنة على قيادتها وحرفتها عن نشاطها الذي ترجوه الجماهير، لذلك نرى تلك القيادات السياسية والأيديولوجية مازالت متمسكة بتركيز تلك المنظمات وعدم فسح المجال لظهور منظمات مماثلة وبحجة تمزيق وحدة الجماهير المهنية والحد من قدراتها في تقديم الخدمات لهذه الشريحة أو تلك.

فالمطلوب الآن أن تستعيد تلك المنظمات جوهر أهدافها وتتحلل من الوشائج التي أرغمت عليها في الارتباط بالحركات السياسية وتعمل من أجل الخدمة الطوعية والمجانية لأناس يستحقون العون منها، بتطوير إمكاناتهم في العمل الاجتماعي العام.

ولكن الواقع يقول إنها قد طمست كياناتها في بوتقة الحزب وجعلتها إحدى منظماته تنفذ برامجه بحرفية مقيتة بحيث لم يعر لها ذلك الصوت الذي يمكن أن ترفعه في وجه سالبي حقوقها، خاصة إذا كان المهيمن على السلطة هو ذلك الحزب أو الأحزاب التي تتشكل منها السلطة. فهي عندئذ تصبح مجرد منفذ لأوامر الحكومة وفرضها على جمهور المنتسبين وهذا لا يعني إننا ندعو للتقاطع مع تلك المنظمات التي تعبر عن الأهداف السياسية والاجتماعية من خلال ارتباطها بالحركات السياسية، ولكننا نقولها ويحزم إننا نختلف عنها ولكننا يمكن أن نتعاون بمديات بعيدة في تقديم الخدمات.

بعد التراجع الكبير للصراعات الأيديولوجية في العالم أصبح من المأمول أن تكون لمنظمات المجتمع المدني اليد الطولى في استقرار المجتمع وتقدمه، وأن تكون المرآة الحقيقية التي تعكس حركة المجتمع وترصد أي مسار خاطئ يحاول الانحراف بالتوجهات الديمقراطية التي يسعى إليها المجتمع العراقي بعد طول معاناة سحقته وهو يرزح تحت الأنظمة الدكتاتورية.

ودعوتنا المتكررة باستقلالية منظمات المجتمع المدني عن الحكومات وتمثيلها للأحزاب والحركات السياسية، لا يعني الابتعاد عن مصالح الوطن والدفاع عنها، بل إن هناك ثوابت وطنية لابد من الإيمان بها، كالإيمان بعراق حر ديمقراطي فدرالي موحد.

العراق معادلة سياسية جديدة في المنطقة

حيدر فاضل نجم

عودتنا الأنظمة السياسية في المنطقة عموماً والنظام الفاشي المباد في العراق تحديداً اجتراح المعجزات وطرح الخرافات بخصوص سر وقدسية وجودها وبقائها الأسطوري في السلطة من خلال أنظمة وراثية أو دكتاتورية عفا عليها الزمن وتجاوزتها المجتمعات الحديثة التي تتخذ من الديمقراطية أسلوباً في تداول السلطة.

بينما تغط مجتمعاتنا لقرون طوال بأنظمة تخدر مجتمعاتنا بالطروحات حول القدسية لهذه الأنظمة السياسية من قبيل أن الحاكم هو ظل الله على الأرض وأن هذا الطاغية هو البطل المنقذ أو الملهم أو الضرورة الخ من جعبة الفاشية والأنظمة الوراثية المتخلفة أو إن الوريث هو الشرعي وهو من (الشجرة المباركة أصلها ثابت وفرعها في السماء) إضافة إلى مفاهيم البيعة أو الاستفتاءات الخرافية النسب الخ من الأوهام التي غرستها ثقافة السلطة في مجتمعاتنا وفرض فلسفة الاستبداد السياسي؛ الاجتماعي، الفكري، الثقافي على شرائح المجتمع المتنور هذا من الناحية التقديسية للسلطة والسلطان التي تتلقى شرعيتها من الغيب من وجهة نظر الحاكم. إضافة طرح مفاهيم لا تقل ضحالة من سابقتها مفادها أن عقلية مجتمعاتنا غير مؤهلة بنيوياً لمثل هذا الشكل السياسي في التنوع الفكري والسياسي الانتقال السلمي للسلطة والانتخابات وهي واحدة من أخطر المفاهيم الشوفينية للسلطة إزاء المجتمع وروجت لها بوسائل الدعاية والمؤسسات والمنظرين والأقلام الماجورة لبث الخرافات السياسية من إن هذا الشكل السياسي له علاقة بالعرق أو بالدين أو الطبيعة البشرية لذلك المجتمع.

إن الدكتاتورية ونظم الاستبداد السياسي والفكري هي ثقافة مريضة تعمم بالمجتمع مع منظومة كاملة من الأفكار على جميع الصعد والديمقراطية والتنوير هما أيضاً ثقافة ولكنهما مضادان لها من خلال تبني الفكر العقلاني والتثقيف ضد كل ما هو بال من الأفكار التي لا تتلاءم مع تطلعات الشعوب المتقدمة ورفع الوعي الاجتماعي والتخلص من الأفكار البالية واللا إنسانية والتخلص من القدرية العمياء والعدمية وأفكار البطولة الوهمية وزرع بذور فلسفة متفائلة في الحياة وتجاوز عبادة الشخصية والخضوع لمشيئة البطل الأسطوري التي دمرت طاقات المجتمع المادية والمعنوية والانفتاح الإيجابي على الشعوب. إن المجتمعات التي تعيش الديمقراطية كحقيقة واقعة هي الأخرى عاشت أطواراً قبل هذا الشكل السياسي والاجتماعي وقطعت أشواطاً من التجارب المريرة في الحياة السياسية حتى توصلت بعد تضحيات جسيمة قدمتها على هذا الطريق الشائك. ما أريد قوله أن الدكتاتورية ثقافة والديمقراطية ثقافة أرقى في سلم التطور السياسي والاجتماعي ولا تأتي من الفراغ.

اليوم أصبحنا أكثر يقيناً وقناعة بأن لا وصاية مهما كانت هويتها أو مبرراتها ما عدا سلطة القانون والوطنية هي المقياس الحقيقي ولا شيء غيرها هي الرادع الحقيقي من غول الطائفية السياسية واليوم نحن بصدد خلق معادلة سياسية جديدة في المنطقة تتمثل في الشعب أولاً ثم السلطة ثانياً لذلك لا يقبل المجتمع العراقي بغير الديمقراطية شكلاً ومضموناً في الحياة السياسية والعلمانية دستوراً لذا يجب إعادة إعمار النفوس التي أصابها الكثير من التلوث ورفع الوعي السياسي وزرع المفاهيم السليمة التي تحث على وحدة الوطن والأخوة بين أبناء الشعب الواحد من شماليه إلى جنوبيه والدعوة لدمقرطة الحياة والفيدرالية للعراق كنظام سياسي جديد.

كيف نبني اجهزة امنية نظيفة تكافح الارهاب؟

كامل حسن الدليمي

عملت بعد سقوط النظام بعض الشخصيات بدافع وطني وأخلاقي على تأسيس اجهزة امنية محل الاجهزة المنحلة لكنها وقعت في العديد من الاخطاء التي تسببت في إدامة مسلسل العنف في العراق، وكان شغلها الشاغل هو ملء الفراغات الحاصلة من دون حساب مسألة النوع الداخل في تركيبة تلك الاجهزة.. وماكارثة (الاثنين الأسود) في بابل الا نتاج طبيعي لتلك الاخطاء.

الاجهزة الامنية في اغلب مدن العراق ولدت مخترقة أصلا ومنها من تم خرقه فيما بعد وللأسباب الآتية:

أولاً: ماكان امام القائمين على بناء تلك الاجهزة الاالقبول بأي عدد كان لكثرة الفراغات الحاصلة وكان ذلك على حساب نوعية المتقدمين اذ انهم جاءوا من كل حدب وصوب وبمختلف الدوافع للانخراط بتلك الاجهزة الحيوية.

ولم تعتمد آلية دقيقة للموافقة على تعيينهم ماداموا قد تقدموا بطلبات وأوراق ثبوتية من دون العودة للإطلاع على ماهية كل فرد ودوافعه وسلامة موقفه، أدى ذلك الى تسرب العناصر الخبيثة التي تشكل حلقة في عقد الارهاب المستشري في البلاد والرامي لزعزعة الامن وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار جريا وراء مصالح رخيصة او بدفع جهات اخرى خارجية كانت أو داخلية.

ثانياً: اعتماد مبدأ المحاصصة في تشكيل تلك الاجهزة التي سرعان ماجعلها تتحول الى مليشيا تابعة لجهة ما، وبالتالي فأنها ستعود الى تسلم أوامرها من الجهة الداعمة سواء كانت منظمات او اشخاصاً مما يفقد الحكومة السيطرة عليها مستقبلا.

ثالثاً: تحول الجهاز ذاته الى قوة حماية لراس الجهاز وأصبح قائد الجهاز (امير الامراء) يحيط نفسه بخطوط حماية وكتل كونكريتية تاركا السكان لقمة سائغة وفريسة سهلة للمفخخات والعبوات الناسفة ولمتعاطي (الهيروين والكوكائين، والارتين) ممن أطلقوا على أنفسهم انتحاريين وراحوا يحصدون الناس كما يحصد الفلاح الزرع.

رابعاً: غياب العلمية في بناء الخطط المعتمدة على تحليل ودراسة أساليب الارهابيين ودوافعهم وسلوكهم ومقترباتهم وشركائهم في الجهاز ذاته ممن عمل بشكل مزودج على طريقة المرتزقة العالميين الذين يعملون لأكثر من جهة في آن واحد ويتقاضون اجورهم من الطرفين، ومايدعم هذا الزعم أن العمليات التي تجري لملاحقة الارهابيين ودهم أوكارهم كانت توقع العديد من الضحايا بين افراد الجهاز الأمني، فضلا عن ضعف الشعب الاستخباراتية بشكل عام فهي عاجزة عن اكتشاف عناصرها الفاسدة مثل عجزها عن جمع المعلومات عن أوكار الإرهاب بشكل دقيق.

خامساً: عدم التنسيق بشكل مدروس مع السكان والتعاون معهم وتبادل الرأي والمشورة وأهمال دور المختار ورئيس العشيرة والمخلصين ممن ينطلقون من النقطة نفسها التي تنطلق منها الأجهزة الأمنية في حماية المواطن والحفاظ على دمه وماله وعرضه والتعاون مع عناصر منبوذة أصلا وليس لها إي تأثير.

سادساً: انعدام دور الأعلام في تلك الأجهزة حتى لتلمس الضعف والوهن من خلال التحقيقات التي تعرض على شاشات التلفزة وتبث عبر أجهزة المذياع وبدائية الأسئلة وهشاشة الحوار مع من عاثوا بأرواح الناس فساداً وتاجروا في دماء الأبرياء بحجة الجهاد وشرعنة اعمالهم.

تصوير نهاد العزاوي

مقترحات:

نورد بعض المقترحات التي من شانها تعزيز دور الأجهزة الأمنية وتفعيلها بما يتناسب وحجم التهديدات ولابد أولا من:

تأسيس (مجلس خبراء) يعين تعيينا دقيقا وفق ضوابط واليات مدروسة مسبقا يضم بين أعضائه المذكورين في أدناه:

١-عسكريون سابقون مشهود لهم بالخبرة والدراية في الشؤون العسكرية والولاء المطلق للعراق فقط، من دون ان يكونوا عاملين لأي حزب او منظمة أو قومية أو مذهب بعينه (أي انهم فوق الميول والاتجاهات) وأيديهم نظيفة من دماء العراقيين لا تشوب سيرتهم شائبة، أعمارهم تجاوزت الاربعين عاما لاعتبارات الواجب الموكل أليهم ومن الذين عانوا الأمرين في ظل النظام السابق وواكبوا حروبه وحصاراته.

٢-ثلة من القضاة ورجال القانون ينطبق عليهم ماينطبق على العسكريين.

٣-متخصصون في العلوم النفسية، أطباء وباحثون من أساتذة الجامعات.

الواجبات الموكلة لهيئة الخبراء هي:

إعادة النظر في تشكيل الاجهزة الامنية وصلاح أفرادها من خلال إخضاعهم لمقابلات واختبارات مختلفة والتأكد من سلامة مواقفهم وحسن سيرهم وسلوكهم وجمع المعلومات عنهم من مصادرها الحقيقية.

٤-حق القبول أو الرفض لأي من المتقدمين للانتساب للأجهزة الأمنية من دون تدخل او تأثير شخصي (توسط).

٥-للجنة الخبراء صلاحية إقالة رئيس الشرطة ومن هو دونه حينما يثبت سوء ادارته او لاي سبب كان يقتضي ابعاده والعمل على فك ارتباط العناصر (المؤدلجة) اي التي تنتمي الى أحزاب ومنظمات غير حكومية وتأتمر بأمرها.

٦-إدامة الصلة المباشرة مع السكان والتحاور والتشاور معهم فيما يصب في تطوير الجهاز الامني وصولا لتقديم أفضل الخدمات واعتماد السكان احدى القوى والركائز الساندة لاستتباب الأمن والاستقرار.

وبذلك نكون قد خطونا الخطوة الاولى على الطريق الصحيح في التأسيس لأجهزة أمنية محصنة من الخرق قادرة على أداء واجبها في حماية أرواح الناس وممتلكاتهم.

الجامعات العراقية والمهمات الوطنية

أ.د عبد الأمير زاهر

في النظم المتقدمة في بلدان العالم، يعتمد العلم والبحث العلمي لدراسة الظواهر والمشكلات وتشخيص الحلول والعلاجات، وأفضل المراكز للاستشارة وتمازج الآراء، الجامعات، ومراكز البحوث، والمعاهد المتخصصة أكاديمياً، بعكس النظم المتخلفة القمعية حيث تلجأ غالباً إلى مؤسسات المخابرات ودوائر الأمن والمؤسسات العسكرية ومع عراق ينهض من ركام القرن العشرين الذي خاض فيه تجربة ربما من أكثر التجارب خسارة وتراجعاً في المحصلة التنموية.

لابد أن يتجه المعنيون بحاضر العراق ومستقبله إلى مراكز البحث العلمي وتوظيفها - بإمكاناتها الأكاديمية - للتفكير الجاد بالواقع ومعطياته والتفكير الجاد بحلول مشكلاته الوطنية والإقليمية على مختلف الصعد.

مقاومة الديكتاتورية

بالأمس: خاض الوطن معركة الانعتاق من الديكتاتورية. وتشابكت قواه كافة في الداخل والخارج واصطفت في خندق واحد تسعى إلى الخلاص من ثقافة السلطة المؤسسة على روافد المناطقية والطائفية والعنصرية العرقية وعقلية التخلف والتجهيل، وثقافة قمع الحريات ومصادرة الحقوق.

كانت سلسلة من النزالات ابتدأت أواخر عام ١٩٦٨ واستعرت في ٧٤، ٧٧، وعقد الثمانينيات، وتوجت بالانتفاضة المجيدة في آذار ١٩٩١، وصمدت لضربات التحالف طوال عقد التسعينيات، واستثمرت التقاطع الاستراتيجي بين أطراف ذلك الحلف فحققت لحظة الخلاص، بغض النظر عما خالط هذه اللحظة من أعباء على مستقبل العراق. وكان لهذه الفترة دور مهم للجامعات العراقية فكانت شريحة الأكاديميين العراقيين أكثر الشرائح ازدراءً بثقافة القتل والقمع، وتحملت التجويع والحرمان من أساسيات العيش، فهاجر من هاجر إلى خارج البلد ليستأنف من هناك مهمة مقاومة الديكتاتورية، وبقي من بقي يعارض ويقاطع ويتقاطع ويؤشر ويهمس في آذان الطلبة، وبقيت شمعة الثقافة الإنسانية المنفتحة على التغيير تضيء في وسط ركام كبير من الظلامية.

وكان ثاني المعارك الكبرى.. معركة الانتخابات الوطنية التي أسهم الاكاديميون في تهيئة طلابهم وإخوانهم لخوضها وتلقوا بسبب هذه الوقفات الوطنية المسؤولة حشداً من عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية فسقط الإرهاب بفضل جهود التقدميين من أبناء الشعب ومنهم الأساتذة الجامعيون الذين تصدوا لمحاولات إلغاء الانتخابات أو تأجيلها سعياً وراء إلغائها. ولدى وزارة التعليم العالي قائمة كبيرة باسماء من نالتهم يد القتلة الذين تمتد جذورهم إلى (سلطة مقبورة كانت تمارس إذلالهم واليوم تمارس قتلهم..) وخرج الشعب محتشداً ليغمس أصبعه في بنفسج الحرية ويرفع أصابعه بإشارة الانتصار على الظلامية وتمزيق البلد على خلفية التلاوين الثانوية بعد لون المواطنة البنفسجي فلا الدين ولا المذهب ولا القومية ولا التحزب يلغي رابطة المواطنة العراقية المتعالية في سموها وألقها.

الجامعات: أفضل مكان ترتفع منه أطروحة المواطنة العراقية ويندمج في حرابها حب الوطن والفداء لحاضره ومستقبله مع حبر التدوين للمحاضرة العلمية التخصصية، هنالك في رحاب القاعة الدراسية والمكتبة الجامعية، وقاعات المنشآت العلمية تسقط المواصفات الثانوية (القومية / الدين / المذهب / الحزب). وتبقى (المواطنة) وتبقى رائحة عنبر العراق وياسمينه من شلالات الجبل المعطاءة، إلى أهواره الفسيحة لوناً واحداً هو الأبيض الذي تصدر عنه ومنه كل ألوان الطيف وتندمج فيه، وهكذا وتحت لواء الوطنية العراقية التي أثرتها معارك الوطن ضد التخلف والقمع والفقر، إنها معركة المستقبل والحاضر، معركة ثقافة الحق مقابل ثقافة القوة الغاشمة، إنها انطلاقة أمة ناهضة نحو دولة دستورية تلتزم بواجباتها وتعي حجم حقوقها أنها معركة الانتقال من مجتمع بدائي إلى مجتمع مدني متحضر إنها معركة ضرورة المشاركة الكاملة للأمة في صنع القرار - أي قرار - كيف يمكن مع هذه الخطورة أن لا تكون الجامعات حجر الزاوية ومكمن الإنجاز، الذي اعتقده ابتداء:

إن المجتمع العراقي وبسبب سطوة الحزب القائد والوحيد وطول فترة غياب الحياة الدستورية لم يمتلك ثقافة حقوقية في قضايا الدستور وفصول الدساتير العالمية وآليات صنع الدستور والاستفتاء عليه. وبسبب هذه القطيعة المعرفية فأنه أما سيقع في ظل الوهم ويتصرف على أساس الجهل بالمفاهيم أو سيختار موقفاً يحسبه صحيحاً، فلابد إذن من حملة تثقيف واسعة تتبناها كليات الجامعات ومعاهدها أسبوعياً حول المفاهيم الدستورية من الديباجة حتى آليات تعديل الدستور لأنها تمتلك أساساً حشداً بشرياً له الاستعداد للتقبل والحوار، وكفاءات علمية تستطيع إيصال المفاهيم، ويعتمد الطلبة قنوات لإيصال هذه الثقافة لأسرهم ومجتمعاتهم. كما إن الجامعات تمتلك الإمكانات لإصدار المطبوعات الصغيرة بشأن هذه المفاهيم وإمكانات توزيعها بين الطلبة لينتقل المفهوم من المثافهة إلى المخاطبة المكتوبة.

لذلك: فالتوصية الأساس أن تشكل في كل كلية أو معهد عال لجنة تسمى (لجنة التثقيف الدستوري) وترتبط باللجان المناظرة لها في الجامعة، وترتبط الأخيرة بممثل من كل جامعة باللجنة الأساسية التي ستحددها الجمعية الوطنية المنتخبة، وتجتمع لتخطط برامج عملها وتنفذها على مدى ما تبقى من هذا العام وستكون هذه اللجان مركزاً لعرض استطلاعات الرأي حول المواد التي سنختلف عليها على الشرائح الجامعية وستكون مركزاً لتلقي آرائهم ومواقفهم واتجاهاتهم، ويمكن أن تكلف هذه اللجان بتوحيدها وصياغتها وإرسالها إلى لجنة صياغة الدستور المركزية في الجمعية الوطنية.

وستعرض هذه اللجنة مسودات الفصول، أو المواد التي تأخذ صيغتها شبه النهائية، على شريحة واسعة ومثقفة ثقافة دستورية لترى نوع استجابتها لهذه المسودات تمهيداً لإنجاح الاستفتاء على الدستور وتلافياً لكل المراهنات على إفشال العملية الدستورية التي يعتزم الشعب إنجاحها بدمائه وجهده كما أنجح الانتخابات.

ويمكن أن تندمج هذه اللجان مع ممثلي وزارة التربية، وشبكة الإعلام والصحف، ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، تحت رعاية وعناية مجالس المحافظات المنتخبة ليتوحد الجهد نحو تحقيق طموحات وتطلعات مكونات الشعب العراقي كافة.

والحملة الوطنية الكبرى التي تصنع الدستور يجب أن تضم كل القادرين على الإنجاز ولعل الجامعة هي المثابة التي تضم هؤلاء لإمكاناتها المتعددة، ولأنها في أشهر تموز / آب وأيلول ستكون مكاناً لعقد المزيد من الحوارات الإيجابية نحو التقدم والزحف باتجاه فجر العراق الدستوري الموحد.

إن هذا يتطلب: أن تدخل وزارة التعليم العالي، ورئاسات الجامعات وعمادات الكليات، في خضم هذا الإنجاز الكبير الذي سيجعل من الجامعة منارة لصنع المستقبل، ولابد هنا من التحذير بأن لا تستغل هذه الإمكانية لمصلحة جهة ما (حزبية / أو دينية / أو قومية) إنما مجتمع تكنوقراط يقدم خبرته خدمة وطنية خالصة لبلد يستحق منا الكثير.

تصوير سمير هادي

جامعاتنا احتشدت الإرادة الوطنية على صناديق الاقتراع وأذهلت كل المراهنين على إعادة عجلة العراق إلى الخلف.

معركة الدستور

واليوم جاءت معركة الدستور، وهي اخطر